



## بيان

### الجمهورية العربية السورية

أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة

للطفولة (اليونيسيف)

٥-٧ أيلول ٢٠٢٣

يلقيه نائب المندوب الدائم

د. الحكم دندي

السيدة المديرية التنفيذية لليونيسيف  
السيدة رئيسة المجلس التنفيذي لليونيسيف  
السيدات والسادة،

بدايةً، يعرّبُ وفدُ بلادِي، الجمهورية العربية السورية، عن تقديره للعمل الذي تقوم به منظمة اليونيسيف في الجمهورية العربية السورية، وخاصة سعيها لتعزيز وحماية حقوق الأطفال السوريين، وأبرزها الحق في التعليم، وذلك في ظل التحديات الجسيمة التي يواجهها قطاع التعليم، جراء الحرب الإرهابية، وأعمال العدوان، والتدابير القسرية أحادية الجانب، والزلازل المدمر الذي أصاب البلاد في ٦ شباط المنصرم.

على الرغم من جميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية لناحية حشد جهود جميع الوزارات، والمؤسسات، والجهات المعنية في سبيل حماية وتعزيز حقوق الأطفال السوريين، وخاصة الحق في التعليم والصحة، فما تزال التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على الشعب السوري، تؤثر على إمكانية الحصول على التعليم، حيث يوجد نقص خطير في البنية التحتية للمدارس بسبب القيود المفروضة أيضاً على استيراد مواد البناء، بما فيها الأسمنت. ويوجد ما مجموعه ٧٣٣ ٨ مبنى مدرسياً خارج الخدمة تماماً. كما يحصل ما يتراوح بين ٤ و ٧ في المائة فقط من المدارس على ما يكفي من الكهرباء والتدفئة خلال فصل الشتاء، ويحصل أقل من ٤٠ في المائة منها على مياه جارية، وفي الوقت نفسه، ثمة نقص حاد في المعلمين.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أثرت تلك التدابير اللا أخلاقية واللاإنسانية بشكل سلبي على إمكانية الحصول على التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات، والاتصال بالمواقع الشبكية، والمنصات الإلكترونية لأغراض التعليم، والتدريب، والاتصالات، وذلك بحجب عناوين بروتوكول الإنترنت، ووقف المدفوعات عبر الإنترنت، وتقييد التجارة على أساس القاعدة التي تفرض ١٠ في المائة من المواد أو التكنولوجيا أو البرمجيات التي يكون منشؤها الولايات المتحدة، علاوة على انقطاع التيار الكهربائي المتكرر. كما يحجم مقدمو خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبرمجيات والخدمات الإلكترونية الأجانب عن المشاركة في المشاريع خوفاً

من احتمال انتهاكها للجزاءات وفرض غرامات عليها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على تطوير هذه الخدمات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.

أما بالنسبة للقطاع الصحي، فما تزال الولايات المتحدة تفرض عقوباتها اللاإنسانية على عدد من المشافي السورية من ضمنها مشفى للأطفال. تجدر الإشارة إلى أنه وحتى عام ٢٠١١، كان علاج سرطان الأطفال يقدم بالمجان في مشفى البيروني في دمشق. ولما كان المشفى تابعاً لوزارة التعليم العالي ووزارة الصحة، فقد خُفضت قدرته بدرجة كبيرة بسبب تلك التدابير الالقانونية المفروضة على هاتين الهيئتين المعنيتين بالتعليم والصحة.

**السيدة الرئيس،**

تشدد سورية على أن إعادة إنعاش الأوضاع الاقتصادية، وإنهاء المعاناة الإنسانية للشعب السوري، يستدعي الرفع الفوري للعقوبات الجائرة والحصار الخانق المفروض عليه، ودعم جهود الدولة السورية ومؤسساتها في المجالين الإغاثي والتموي، لتحقيق التعافي المبكر، وإعادة تأهيل وإعمار البنى التحتية والمرافق المدنية المتضررة.